



## جلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة سامية

### الى اللقاء الوطني حول اعداد التراب الوطني

الرباط : الاربعا، 26 يناير 2000

"اللقاء الوطني حول اعداد التراب الوطني" في 26 ايار 2000

#### حضرات السيدات والسادة

انه لمن دواعي مسرتنا أن نفتتح بخصابنا هذا انطلاق فعاليات الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني إيماننا من جلالتنا بفضيلة الحوار والتشاور الأوسع كمنهجية حميدة لمعالجة كبريات ملفات الأمة وبالأهمية الإستراتيجية للتمهينة الترابية في تحقيق ما ننشده لوطننا العزيز من تنمية شاملة وتضامن فعال بين مختلف فئاته وأجياله ومجالته وتهيئ المناخ الأفضل للاستثمار الأمثل لكل لمناطقته وتمتين نسيج وحدته وتعاضده كي لا يكون هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع .

واننا برعايتنا لأشغالكم نفتفي - بكل إجلال وخشوع وامتنان - أثر والذنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه الذي يشهد له تاريخنا المعاصر بأنه " الملك الباني" لإدراكه المبكر أكرم الله مثواه لأهمية إعداد التراب في مسار التنمية بما شيدته من صروح مؤسساتية وهياكله من موارد بشرية وأقامه من تجهيزات هائلة ومتعددة ومنه من تشريعات قيمة وحدته من تصورات رائدة نكتفي منها بذكر تولي جلالته سنة 1968 إصدار مرسوم ملكي فريخ من نوعه لحرصه رضي الله عنه على وضع اللجنة الوزارية لإعداد التراب المحدثة بمقتضاه تحت رئاسته المنيقة وتضمينه إياه " بيانا للأسباب" يشكل مرجعا لفلسفة إعداد التراب .



وأنه لقمين بنا - ونحن نجعل مسك ختام هذا الحوار وضع ميثاق وطني لإعداد التراب - أن نهدى لروحة الزكية الماهرة إنجاز مشروع تناوله نور الله ضريحه بتفصيل في خطاب العرش لسنة 1991 الذي أعلن فيه عن ضرورة تزويد البلاد بهذا الميثاق للوصول إلى أفضل توزيع ممكن للأنشطة والموارد على امتداد المملكة والتنظيم العقلاني للمجالات على ضوء الصاقات المحلية والجهوية والوطنية لتشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة .

وسعيًا من جلالتنا لتعزيز المكتسبات وتجاوز أسباب التعثرات وتحديد الصموات فإننا عازمون على المضي قدما في تناول كل مجالات الحياة الوطنية بالإصلاح الذي تحتاج إليه وذلك بتفعيل كل مؤهلات المملكة لكسب الرهانات الداخلية للنمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي والمجالي ورفع التحديات الخارجية للتنافسية والعلوية.

وفي هذا السياق فإننا ندعو لاعتماد منظور جديد لإعداد التراب الوطني قوله اعتبار التنمية الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوت الجهوي وأداة للتصوير العقلاني للمشهد الحضري وإنعاش العالم القروي وأمثل صريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات من جهة وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. ذلكم المنصور الذي نحرص على أن يدخل في اعتباره الارتكاز العضوي بين تهينة التراب الوطني والتعمير باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على وجوب المحافظة على أصالة المعمار المغربي المتميز بخصوصياته الجمالية والاجتماعية والحضارية لتلافي ما وقعت فيه بعض بلدان العالم الثالث التي أغفلت ما لسياسة التعمير وتهينة التراب من بعد تنموي .

### حضرات السيدات والسادة

إن هذا المنصور الجديد الذي ننشده يستهدف وضع إعداد التراب في صلب إستراتيجية التنمية ضمن تصور لا يقتصر على تقويم المجال وتأهيله في إطار اقتصاد عالمي مندمج وإنما يتعداه إلى تأهيل كل مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا .



وهذا يعني - من ناحية أولى - تأهيل المجال لجعله قابلا لاستقطاب كل أشكال الاستثمار السياحي والصناعي والفلاحي والخدماتي في إطار التنافسية القوية التي أصبحت تميز النظام الاقتصادي العالمي في أفق العولمة وتحرير التبادل وانتقال الرأسمال و بروز تكتلات جهوية وفي كل ما يعرفه هذا الوضع من رهانات وتحديات كبرى تضع المغرب أمام اختيارات حاسمة .

كما يقصد به "من ناحية ثانية" تسخير جميع الوسائل للنهوض بالمناطق المعوزة وإدماجها في مسار التنمية تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية التي نتوخاها لرعايانا الأوفياء بتحسين ظروف عيشتهم أينما كانوا عن لصريق ضمان فرص الشغل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية .

ويتطلب ذلك - من ناحية ثالثة - العمل على جعل التنمية المستدامة من أولويات سياسة إعداد التراب حيث يتعين أخذ هشاشة مواردنا الطبيعية بعين الاعتبار عن لصريق استغلالها وفق تدبير عقلاني يحافظ على التوازنات خصوصا تلك المتعلقة بالموارد الإستراتيجية الثمينة كالماء والتربة والملك الغابوي والسواحل والشواطئ البحرية.

#### حضرات السيدات والسادة

إننا لن نتمكن من تحقيق أهداف هذا المنصور الجديد لإعداد التراب إذا ما اقتصرنا في تهييء مشروع ميثاقه على السلطات المركزية ودخل مكاتب الإدارة التكنوية وقرالفة .

فمشروع الميثاق كما نتوخاه ينبذ التصور المتجاوز الذي كان يجعل من الدولة الموزع الوحيد للخيرات والمسؤول الوحيد عن كل المشاكل والتعثرات .

ولهذا ندعو لإعتماد مقاربة جديدة لإعداد التراب والتعمير تستند على مشاركة مواطنة وتقاسم للمسؤوليات تحتفك فيها الدولة بوصفيتها التنظيمية والتوجيهية والضبطية ويتم فيها إشراك كل الفاعلين من جماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني وذوي الاختصاص وكل المعنيين بهذا المجال في وضع سياسته. كما يتم فيها تحديد أدوار كل من الدولة والجماعات المحلية في تفعيل هذه السياسة خاصة ما يتعلق منها بالأدوار الاقتصادية والمالية في مجال إعداد التراب الوصني والتقييد الصارم والنزبة



بالضوابط القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بوضع تصاميم التهيئة وتسليم الرخص المتعلقة  
بالبناء والتعمير لوضع حد نهائي لما يشوب هذا المجال من تجاوزات .

ولأننا نؤمن بأن الديمقراطية شركة أساسية للفعالية والتعبئة وامتدادا لمفهومنا الجديد  
للإدارة الترابية - الوارخ في خطابنا الموجه بالدار البيضاء لرجال السلطة وممثلي  
المواطنين - فإننا نتكلم من هذا الحوار أن يستشعر المصلحة العامة وأن يكون مشروع  
الميثاق المتمخض عنه وليد الاحتكاك المباشر بالمواطن والملازمة الميدانية للمشاكل  
ضمن تناغم تام بين المستويات الوطنية والجهوية والمحلية لبلورة مشروع ميثاق متكامل  
في ضوء تفاعل جدلي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع التهيئة الترابية  
يتعزز فيه المخلص التنموي بالبعد المجالي لإعداد التراب ويستفيد فيه هذا الأخير من  
التصور التخليقي للمجال كما جاء في رسالتنا السامية الموجهة لخدمنا الأرض وزيرنا  
الأول في موضوع تهيئة مخلص التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكل ذلك في إطار استحضار ولم لما دعونا إليه من تقييد في قوانين  
اللامركزية واللامركزية وفق مفهوم جديد يجعل من السياسة التعاقدية أداة أساسية لبلورة  
تصور مجالي توافقي لمواجهة رهانات غالبا ما تكون متناقضة ملحين في هذا الصدد  
على وجوب التفعيل التام لدور الجهة مؤسسة وإطار في تحديد إستراتيجية ناجعة لإعداد  
التراب الوطني لأن نجاح أي مشروع للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية رهين  
بتبني البعد الجهوي. ذلكم البعد الذي يتوقف بدوره - لامركزيا - على تدعيم  
الإمكانات الذاتية للجهة - ولا تمر كليا - على توفرها على مسؤولين جهويين  
أكفاء.

حضرات السيدات والسادة

إننا نتكلم من السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني أن تتجه نحو تصحيح  
الاختلالات الكبرى الناتجة عن تراكمات التاريخ وعوامل الجغرافية والاقتصاد التي  
صبغت المجال الوطني كملك مشترك للأمة.

ولا شك في أن هذا الأمر يستدعي إشراك كافة الفاعلة في بناء هذا  
المجال وتنميته واعتماد مقاربة متأنية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها التراب  
الوطني في مجالات التوازنات الجغرافية والاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية



وتتوخى تفادي الصعوبات التي واجهت إعداد التراب الوطني في الماضي جاعلة منه في المستقبل أداة لتوضيح الرؤية للفاعلين العموميين والخواص.

وذلك ما نأمل أن يهدف إليه هذا الحوار الوطني الذي نبارك انطلاق أشغاله اليوم وتتوسم خيرا في منهجية أعماله التي تركز على فضائل القرب والإنصات والتشاور وتفتح أوراها محلية ووجهية ووطنية لدراسة تطلعات الفاعلين وتجعل التنمية شأننا يهم جميع المواطنين في جميع أرجاء المملكة شاملة لمختلف القطاعات فيما .

لقد اتجهت إرادتنا كما تعلمون إلى تعميق أواصر التضامن في نسيجنا المجتمعي وإننا لنتضر أن يكون حواركم فرصة أخرى لتعزيز الوعي التضامني الوطني بين المجالات وبين الأجيال.

ونحن على يقين أن تمثلكم لهذه الغايات وسهركم على حسن إنجازها من شأنهما أن يجعلنا هذا الحوار الوطني يفضي إلى وضع مشروع ميثاق وطني توافقي لإعداد التراب الوطني جدير بالاستجابة لتطلعاتنا نحو ترسيخ أسس مجتمع متوازن على الصعيدين الاجتماعي والمجالي وتقوية التضامن الوطني والإطلاق لمبادرات النمو الاقتصادي وتفجير إمكاناتها داعين لكم جميعا بالتوفيق والسداد .

"إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."